جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة خميس مليانة–

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:
عبد الله عثمان هند
معزوزي ريمة

تحت إشراف:
بكدي مليكة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أ.د. بكدي فاطمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسة
د. سردون مهدية	أستاذ محاضر "ب"	ممتحنة
بكدي مليكة	أستاذ مساعد "ب"	مشرفة

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

نشكر الله ونحمده حمدّا كثيرا مباركا على هذه النعمة
الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة.
نتقدم بخالص شكرنا إلى كل من كان عونا لنا
في دربنا لإنجاز هذه المذكرة.
إلى كل من نهلنا من منابعهم العلمية من أساتذة الكلية
عامة والأستاذ المشرف خاصة.
إلى كل من تقدم لي بيد المساعدة
من قريب أو من بعيد

إهداء

اهدي ثمرة جهدي .....

إلى من حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها

الفياض

إلى من كان دعائها ورضاها عني سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله

إلى رمز الكفاح في الحياة إلى من غرس القيم والأخلاق في قلبي

إلى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز أبي

إلى جميع أفراد أسرتي أخوتي وأخواتي

إلى صديقتي ريمة

إلى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة

والأستاذ سعيداني محمد

إلى جميع أصدقائي وإلى زملائي في العمل

إلى كل من ساهم في مد يد العون لي في انجاز هذه المذكرة

هند

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وجعلهم لي سراجا منيرا

والذين كان لدعائهما الأثر البالغ في مشواري الدراسي.

إلى إخوتي حفظهم الله .....

وكل الأحباب والأصدقاء وزملاء الدراسة .

أهدي هذا العمل المتواضع .....

ريمة

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

The role of the banks in financing of the investment projects

ملخص

الهدف من هذه الدراسة إلقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية من خلال توضيح الدور الذي يوليه البنك محل الدراسة في منحه التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية، وكذا معرفة الإجراءات المتبعة عند منحه التمويل.

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على التساؤلات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد في جمع البيانات على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، من خلالها تم الحصول على بيانات ثانوية التي شكلت الإطار النظري، أما بالنسبة للإطار التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة ملف لمشروع استثماري بالإضافة إلى جمع الإحصائيات وتحليلها، وقد خلصت إلى نتائج أهمها:

– أن البنك قام بتمويل مجموعة معتبرة من المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2019–2021.

– تعدد وتنوع إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنك الوطني الجزائري –وكالة خميس مليانة.

Abstract

The aims of this study shed light on the investment projects by clarifying in the necessary funding for the various investment projects as well as the procedures followed when granting the financing.

In order to achieves and to answer the questions the analytical descriptive method was used in the collection of data on the theoretical literature and previous studies related to the subject which secondary was obtained which

farmed the theoretical from works as for the applied from works it woes base don collection and analysis of the results of the most important :

- The bank has financed a significant number of investment projects during the period 2019-2021.
- The diversity and diversity of procedures for fioncing investment projects by the Algerian national bank.

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	كلمة الشكر	I
2	الإهداء	II
3	ملخص	IV
4	فهرس المحتويات	VII
5	فهرس الأشكال	X
6	فهرس الجداول	XI
7	مقدمة	أ

الفصل الأول: تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق البنوك

8	تمهيد	02
9	المبحث الأول: مدخل لمفهوم البنوك	03
10	المطلب الأول: عموميات البنوك	03
11	المطلب الثاني: دور البنوك ووظائفها	07
12	المطلب الثالث: مصادر تمويل البنك	10
13	المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية	13
14	المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية	13
15	المطلب الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية	17
16	المطلب الثالث: البيانات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية والصعوبات المواجهة لها	18
17	المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية	21
18	المطلب الأول: مفهوم التمويل	21
19	المطلب الثاني: طرق ومراحل تمويل المشاريع الاستثمارية	23
20	المطلب الثالث: دراسات سابقة	28
21	خلاصة	32

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة خميس مليانة–في تمويل المشاريع الاستثمارية

22	تمهيد	34
23	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	35
24	المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	35
25	المطلب الثاني: مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري	37
26	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	39
27	المبحث الثاني: الدراسة الميدانية عن البنك الوطني الجزائري BNA – وكالة خميس مليانة – رقم (278)	42
28	المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري –وكالة خميس مليانة	42
29	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة خميس مليانة	43
30	المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك BNA والضمانات التي يطلبها	50
31	المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثماري (دراسة حالة)	55
32	المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة 2019-2021	55
33	المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري	57
34	المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري ممنوح	62
35	خلاصة	70
36	خاتمة	72
37	قائمة المراجع	76

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لوكالة خميس مليانة	49

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم01: تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة 2019-2020	55
الجدول رقم 02: الميزانية المالية للفترة 2016-2018	64
الجدول رقم 03: الميزانية المالية المختصرة للفترة 2016-2018	65
الجدول رقم 04: مؤشرات التوازن المالي	67
الجدول رقم 05: جدول النسب المالية	68

مقدمة

المقدمة

توطئة

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي وزادت أهميته مؤخرا نتيجة التطور الاقتصادي الذي احتل الصدارة لهذا أخذت الدول تتسابق للبحث عن أفضل السبل القادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، فاتجهت الى الاستثمار باعتبارها أهم العوامل المحققة للعوائد المالية حيث تحظى عملية الاستثمار وخاصة في الآونة الأخيرة باهتمام خاص، حيث تنوعت مجالات توظيف الأموال التي من شانها زيادة مدا خيل الفرد، وتحقيق الرفاهية وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة.

تلعب البنوك دورا هاما في عملية التمويل اذ لم تعد تقتصر على تخزين النقود وتجميدها، بل تعتمد ليوم على تجميعها من اجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، ولذلك يمكن القول ان اهم اوجه استعمالات النقود من طرف البنوك تتمثل في منح القروض على أولئك الذين يحتاجون إليها، وتعتبر القروض في حقيقة الامر النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها ولتحصلها على عوائد تقوم البنوك بدراسة المشاريع لتحقيق الأهداف المرجوة.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لان المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائد كبيرة وبأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن ان تعرقله، وتتم عملية التمويل اما ذاتيا عن طريق التدفقات النقدية المحققة او الأرباح واما خارجيا وذلك باللجوء الى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية ويعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من اهم النشاطات الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ اهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي والإنعاش الاقتصادي.

على هذا الاساس يمكن ان نطرح الإشكالية التالية:

– ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

من خلال الاشكالية العامة، تتفرع التساؤلات الجزئية التالية والتي من شانها إثراء موضوع بحثنا وهي:

1- ما مفهوم البنوك وما وظائفها ومصادر تمويلها؟

2- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية وما هي طرق تقييمها؟

3- ما المقصود بالتمويل وما هي طرق تمويل المشاريع الاستثمارية؟

الفرضيات:

ومن اجل الإجابة عن التساؤلات، قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات:

1- تلعب البنوك دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الاقتصادية.

2- ان تقييم المشاريع الاستثمارية يتوقف على الاختيار العقلاني المبني أساسا على الدراسة المالية والفنية والاقتصادية الدقيقة لعناصر المشروع.

3- ان طرق تقييم المشروع الاستثماري تعتبر من التقنيات المستعملة من طرف البنك من اجل المشاريع الاستثمارية اثناء الدراسة لملف القرض.

4- تحتلف طرق تمويل المشاريع الاستثمارية حسب سياسة كل بنك واستراتيجياته.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، كون المشاريع الاستثمارية هي من اهم المشغلات الرئيسية في تحريك الاقتصاد لأي بلد، حيث تعتبر عنصرا خالقا للقيمة من حيث الموارد المالية وكذا المساهمة الكبيرة في تقليص نسبة البطالة عن طريق عملية التشغيل، إلاّ أنها تصطدم بعدة عراقيل قبل، أثناء وبعد الإنجاز وأهمها عملية التمويل التي تعتبر هاجسا لكل مشروع استثماري،

ومن أجل تحقيق ذلك تلجأ هذه المؤسسات إلى الاقتراض من البنوك المنشأة أساسا لهذا الغرض، وبصفة عامة يمكن إيجاز أهمية موضوعنا في النقاط الآتية:

– رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة امام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك الى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العملي؛

– اظهار طبيعة نشاط البنوك؛

– محاولة الالمام بجميع الجوانب المتعلقة بعملية تمويل الاستثمارات؛

– محاولة دراسة ملف قرض استثماري على مستوى الوكالة محل الدراسة؛

– الربط بين الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص تمويل المشاريع.

اهداف البحث:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– المساهمة في إعطاء صور حية عن البنوك والجهاز المكلف بتمويل الاستثمارات تقديم اهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل المشاريع؛

– إبراز دور البنوك وخاصة بنك محل الدراسة في تمويل المشاريع الاستثمارية؛

– التطرق إلى مختلف المعايير والأساليب المنتهجة لمنح قرض استثماري؛

– محاولة إظهار ميزات ونقائص الإجراءات الإدارية والتقنية في عملية تمويل البنك للمشاريع الاستثمارية.

اسباب اختيار الموضوع:

– تناسب وتوافق البحث مع التخصص الذي ندرس فيه؛

– الاهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتباره محركه الأساسي؛

– التطور الكبير الذي شهدته المشاريع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية؛

– الرغبة في فهم كل ما يدور حول الاستثمار والقروض الموجهة لتمويل المشاريع وكيفية منحها وسيرها.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل تحقيق أهداف البحث والتمكن من اختبار الفرضيات، اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل متغيرات الدراسة الممثلة في المشاريع الاستثمارية والبنوك، حيث اعتمدنا على الأدوات والمصادر الآتية:

– في الجانب النظري تم استعمال المسح المكتبي اعتمادا على ما تضمنته المراجع والمصادر العربية والأجنبية لموضوع البحث، من كتب، مقالات علمية، مداخلات الملتقيات العلمية ورسائل وأطروحات التخرج، إضافة إلى ذلك المواقع الإلكترونية الموثوقة بغية التنويع في مصادر البحث.

– في الجانب التطبيقي، اعتمدنا على أداة التحليل وذلك بعد جمع البيانات عن طريق الوثائق المقدمة من طرف الوكالة البنكية محل الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج، محاولة منا الإجابة على تساؤلات الدراسة.

حدود الدراسة: للتحكم في موضوع البحث تم تحديد الدراسة من الناحية الزمانية والمكانية كما يلي:

الحدود الموضوعية: يتمثل موضوع الدراسة في دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، أي محاولة معرفة ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في دراسة ميدانية على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري بخميس مليانة، حيث تم جمع المعلومات والمعطيات بهدف قصد تحليلها والإجابة عن الفرضيات المشكلة.

.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية كانت خلال الفترة 2021/2019

تقسيمات الدراسة: في ضوء أهداف وفروض الدراسة، تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الجانب النظري: اشتمل على فصل سنتناول فيه نشأة وتعريف البنوك والمشاريع الاستثمارية، بحيث سنتطرق الى تعريفها والى مراحل منح وسير القروض الاستثمارية بالإضافة إلى الدراسات السابقة، اما الجانب التطبيقي سنتناول فيه دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال دراسة حالة قرض استثماري ممنوح.

الفصل الأول: تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق البنوك

تمهيد

يتكون الجهاز المصرفي لأي بلد من المؤسسات المالية وعدد من البنوك وتحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل ي جمع الأموال بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض لدفع العجلة الاقتصادية نحو العالم.

فالمشاريع الاستثمارية هي الأخرى تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتباره أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة حيث يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر.

والتمويل اليوم يشكل بندا جوهريا ثابتا على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة ومراد ذلك أن عمليات التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية ومن ناحية تأثيرهما على جميع الأنشطة من ناحية أخرى.

ومن اجل دراسة هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل لمفهوم البنوك

المبحث الثاني:ماهية المشاريع الاستثمارية

المبحث الثالث:تمويل المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول: مدخل لمفهوم البنوك

البنوك عبارة عن مؤسسات مالية موضوعها النقود، تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال قيامه بعملية التمويل للمشاريع العامة والخاصة، ولقد تعددت الوسائل التمويلية من طرف البنك حسب المشاريع المراد للاستثمار فيها، وسنذكر خلال هذا المبحث كل من مفهوم البنك، أنواعها، دورها، وظائفها وكل من مصادر تمويلها.

المطلب الأول: مفاهيم حول البنك

يمكن تلخيص مفاهيم البنك كالتالي:

أولا: تعريف البنك

من الصعب إيجاد تعريف دقيق يحدد لنا مفهوم البنك نظرا لاختلاف القوانين والأنظمة التي تتباين من بلد إلى آخر إضافة إلى تعدد الوظائف التي يقوم بها البنك ومن بين هذه التعاريف نذكر: [1]

1- التعريف القانوني للبنك:

التعريف الذي تأخذ به هو التعريف الذي أو رده المشرع الجزائري المتعلق بقانون النقد والمقرض الذي ينص على أن البنك: «البنكهو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل الوظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها ".[2]

-**التعريف الاقتصادي للبنك:** يقصد بالبنوك بصفة عامة المؤسسات التي من اختصاصها وأغراض تأسيسها قبول الودائع من العملاء وتنفيذ أو أمرهم المتعلقة بحساباتهم وصرف وتحصيل وإصدار

[1] خالد منة،"**العلاقة بين البنك والمؤسسة: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية**"،ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية، الجزائر.

[2] المادة 114 من القانون 10/90الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بقانون النقد والقرض.

الشيكات، وكذلك منح القروض، خصم الأوراق التجارية وفتح الحسابات الجارية وتشغيلها. فكلمة البنك (Banc,Banque) مشتقة من الكلمة الايطالية Bancoوتعني مصطبة (banc)وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الطرفين لتحويل العملة، وفي النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجر بالنقود[1]، كما يعتبر منشأة مهمتها الأساسية جمع واستقطاب النقود بهدف إعادة إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أو راق مالية محددة [2]، كما يمكن القول أن موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص بعملية تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور.[3]

وبالتالي هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق الاستثمار[4]، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم المصرف بهذه الأعمال بعد حصوله على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من الحكومة الأولية التي تباشر فيها نشاطها.[5]

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي:

"البنك هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع ومنح القروض وتسهيل وسائل الدفع، حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية."

---

[1] شاكر القزويني،" **محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992، ص ص: 24،25.

[2] خليل الشماع، "**إدارة المصارف**"، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، سلسلة دراسات في إدارة الأعمال، الطبعة الثانية، بغداد 1975، ص: 3.

[3] فريد الصلح، موريس النص، "**المصرف والأعمال المصرفية**"، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1989، ص: 13.

[4] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة البنوك**"، دار للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 3.

[5]خالد أمين عبد الله، "**العمليات المصرفية، (الطرق المحاسبية الحديثة)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 15.

ثانيا: أنواع البنك

يتكون الجهاز المصرفي من أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق وهي كالتالي: [1]ا

1- البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المركزي النابض، يمده بالدعم وينظم حركته ويبعث فيه الحياة، فجميع المنشأة المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها في حدود السياسات التي يقررها، وتتخلص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، في خدمة الحكومة وقروضها، وإصدار أو راق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال وتنشيط الاستثمار الأجنبي وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة.

2- البنوك التجارية

هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود، التي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال، بالطل عليها، إذ أنها توفر قطاعا ذوكفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من الائتمان.

3- البنوك المتخصصة

كما يوضح اسمها بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالبنك الصناعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية والبنك العقاري يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية والبنك الزراعي

[1] محمد سعيد أنور سلطان،" **إدارة الجامعة الجديدة**"، لبنان 2005، ص ص: 12،11.

يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، وبنك تمويل التجارة الخارجية يتخصص في تمويل التجارة الخارجية ومباشرة عمليات مصرفية خاصة بها ويرجع السبب في هذه التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة.

4- بنوك الاستثمار

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي ولاختلاف وظائفها من بنك إلى آخر حتى داخل نفس الدولة

نشأ هذا النوع من البنوك في إنجلترا وكانت أعماله تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقرضين في الخارج بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال أما في الوقت الحالي فقد امتد نشاط هذا النوع من البنوك خاصة في الدول الرأسمالية، ليشمل التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات وتقديم المنشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الأجل، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

5- بنوك الادخار

نشأت أساسا بغرض تجميع المدخرات الشعبي، وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود، وهذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وقد نالت هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلف دول العالم.

6- البنوك الإسلامية

قد يطلق البعض من البنوك الإسلامية اسم "**بنوك اللاربوية** " أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، إن البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة ولكن في الحقيقة البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية،

ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار التعاليم الإسلام، هو بنك صاحب الرسالة وليس مجرد تجارة، بنك يبحث عن المشروع الأكثر نفعا " ليس مجرد الأكثر ربحا "، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفيا إسلامي، م إنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية.

7 –بنوك المحليات:

بنوك المحليات يمكن أن تكون إحدى المنشآت المملوكة للحكومة المركزية أو تكون مؤسسات خاضعة لسيطرة السلطات المحلية، والعمل على تمويل مشروعات تمويلا ذاتيا، ويتكون رأسمالها عادة من أسهم مقسمة على مختلف المقاطعات طبعا لعدد السكان.

المطلب الثاني: دور البنوك ووظائفها

تلعب البنوك دورا هاما في مجال التنمية الاقتصادية من خلال أدائها لعدة وظائف والتي يتم إدراجها في هذا المطلب.

أولا: دور البنوك

يعتبر البنك مؤسسة اقتصادية تقوم بعدة عمليات تتمثل في:

–**عمليات الصندوق:** وهي العمليات المتمثلة في الودائع التي يتلقاها البنك من الجمهور في عمليات الدفع، والسبب في عمليات تحويل الأموال.

– **عمليات القروض:** ومنها تقديم القروض النقدية، خصم الأوراق المالية، التجارية، التسبيقات على الحساب في منح الضمانات بآجال مختلفة وقروض مضمونة...وغيرها

– **عمليات مع الخارج:** مثل قرض المورد، قرض المشتري، الاعتماد المستندي إلى جانب الدراسات العمليات المصرفية لفائدة السياح، التجار والمتفقين.

– **العمليات المالية:** حفظ القيم المالية، الحفاظ على التواجد والدخول في البورصة إلى جانب الدراسات والبضائع والمساعدات المالية. [1]

بالإضافة إلى هذه المعلومات التي يقوم بها البنك هناك دورا اقتصادي يمكن في:

–يلعب البنك دور المصدر المال المتداول، إذ أن حجم التسليفات التي يوزعها ليس محدود على كمية الأموال أو الودائع التي يتلقاها ولكن التساهل أو التشديد في منح التسليفات يؤثر على إنتاج الثروات المالية أما بإحداث التضخم أو بتقليص حجم النقد؛

– يساهم البنك في البلدان ذات النظام الحرفي تنشيط الاقتصاد الوطني، إذ أن هذا النظام يؤدي إلى ازدهار اقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة كما أنه يتعرض لأزمات حادة يصعب التحكم فيها؛

– يؤدي البنك دور الوسيط بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع الذي هو بحاجة إلى رأس مال معين؛

– البنوك تؤمن فرص العمل، ففي القطاع المصرفين عدد المستخدمين فيه لا يستهان به، وفي عدة تخصصات؛

– البنوك تؤمن إيرادات للخزينة أي تفرض القوانين رسوما وضرائب على العمليات المصرفية؛

– تقوم البنوك بتأمين سيولة الدولة كلما احتاجت الدولة إليها وذلك عن طريق سندات الخزينة إذ تقوم المصاريف بإقراض الدولة مبالغ بفوائد متدنية، ومقرض الدولة هو البنك المركزي؛

– البنوك تخلق النقود، بحيث يقوم القارض ويعطي للمقرضين حق سحب المبالغ في حدود قرضه بواسطة الشيكات، والتي يمكن استعمالها في تسديد السلع والخدمات التي الحصول عليها باستخدام تقود قانونية.[2]

[1] عزيزي ليلى، "**دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية**"، رسالة ماجستير، الجزائر، 2004/2003، ص: 5.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، " **اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص، ص: 120، 121.

ثانيا: وظائف البنوك

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوع ومختلفة، وذلك بعد ظهور مفهوم الصرفة الشاملة حيث تعمل على تحقيق رضا الزبائن وتحقيق مستويات متزايدة من الربحية، وعموما فالبنوك التجارية تتولى تقديم الخدمات التالية: [1]

- قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل محدد وودائع ادخارية؛
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة؛
- تقديم خدمات استثمارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال؛
- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه؛
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد؛
- تحويل نفقات الفرد والسياحة وإصدار صكوك للمسافرين والاعتمادات الشخصية؛
- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية؛
- خصم الأوراق التجارية؛
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا الغرض؛
- دفع الجولات البرقية والبريدية الواردة؛
- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين؛
- دفع المبالغ من أصل الاعتمادات؛
- خدمات البطالة الائتمانية.

[1] فلاح حسين الحسني، " **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، بدون سنة، ص: 34-35.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنك

يمكن تصنيف موارد البنك إلى مجموعتين الأولى يطلق عليها الموارد الذاتية لأنها التزامات البنك من قبل أصحاب رأسماله، والثانية يطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك من قبل الغير وفيما يلي نتعرض لعناصر الموارد كالتالي:[1]

أولا: الموارد الذاتية:وتتمثل فيما يلي:

1-رأس المال المدفوع: ويمثل النواة الأولى لموارد البنك، الذي يبدأ بها نشاطه بتكويني ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله، ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذو أهمية لموارد البنك التجاري، وإنما تتمثل أهميته في أنه مصدر لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقته مع مراسليه بالخارج

2-الاحتياطات والأرباح الغير الموزعة والمخصصات: يمثل الاحتياطي والأرباح غير موزعة موردا يرتبط بنتائج نشاط البنك وتستهدف البنوك التجارية دعم مراكزها المالية وتقويتها في مواجهة المتغيرات في المستقبل والاحتياطات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح وتضم ما يلي:[2]

***الاحتياطي القانوني (الإجباري):** هذا الاحتياطي هو عبارة عن مبالغ تقتطعها البنوك من الأرباح الصافية (20%) في نهاية كل سنة بمقتضى قانون البنوك، وسيظل هذا البنك يقتطع هذه المبالغ ويضيفها إلى الاحتياطي القانوني حتى يصبح هذا الأخير مساو يا لرأس المال المدفوع.

[1]مصطفى رشيد شيخي، " **الاقتصاد النقدي والمصرفي** "، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1995، ص: 193.

[2]صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص 277.

* **الاحتياطي الاختياري:** وتكون باتفاقية يقررها النظام الأساسي للبنك، هو عبارة عن احتياطي يقوم البنك باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة التي تلاؤمه دون أن ينص عليها ذلك القانون، وإنما ذلك بمجرد شعور البنك بموجب الاحتفاظ بأمواله كافية لمواجهة الأزمات والطوارئ

* **مخصصات الديون المشكوك فيها:** والمقصود به مواجهة الخسائر قد يتعرض لها البنك ويتم تكوين هذه المخصصات باقتطاع نسبة مئوية من أرباحه سنويا ويقدرها بناءا على حجم الديون التي يشك في إمكانية تحصيلها ويضيفها إلى هذا المخصص[1].

* **مخصصات أخرى:** مثل مخصص إنهاء الخدمة، مخصص الضرائب، مخصص ضد الحرائق، مخصص ضد السرقة، احتياطات استهلاك الموجودات الثابتة، بالإضافة إلى المخصصات التي تكونها لمواجهة احتمالات تضطر معها بالوفاء بما سبق أن التزمت به تجاه غيره.

أي لمواجهة الالتزامات تنشأ عما يسمى بالائتمان لتعهدي نذكر منها ما يلي:

-تعهدات البنك لقاء اعتمادات مستندية؛

- تعهدات البنك لقاء كفالات لحساب المتعاملين؛

- تعهدات البنك لقاء التزامات أخرى؛

- تعهدات البنك لقاء قبولات الحساب المتعاملين معه.

وإذا نظرنا إلى أهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية، الأمر الذي يؤكد ضالة أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك، كما أن هذا يعكس أمرا له دلالته في

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي يقوم بها يفوق ذلك كثيرا ذلك التأثير المستمد من موردها الذاتي.[1]

ثانيا: الموارد الغير الذاتية (الخارجية)

تستند البنوك التجارية مواردها الخارجية من إيداعات الأفراد والهيئات المختلفة ويظهر تحت بند الودائع ثم إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها.

1-الودائع: وتمثل نقدية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية، وتتخذ الودائع من شكل، 01 طبقا للاتفاق المنظم للعلاقات بين صاحب الوديعة والبنك.

2-ودائع البنوك ودائنون مختلفون: وتمثل أحد مصادر التمويل التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها، وبطبيعة الحال يمثل هذا المورد التزامات على البنك التجاري قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية ويمكن تقسيم هذه أجال الاستحقاق إلى حسابات جارية لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات اليومية العادية، وحسابات أجله وباختصار قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك لمقابلة بعض نواحي التوظيفات المتاحة.[2]

3-المبالغ المقترضة من البنك المركزي: وتمثل مصدر هاما لتمويل نشاط البنوك التجارية وخاصة لتغطية احتياجات التحويل الموسمي وفي الظروف العادية يتحول التجاء (البنوك) التجارية للاقتراض من البنك المركزي باعتبارات منها مدى كفاية مواردها من الودائع، ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي، وأيضا تحقيقها بالتعاون مع البنوك التجارية وعلى العموم يمثل البنك المركزي في العصر الحاضر الملجأ الأخير للاقتراض لتدعيم مركز سيولة البنوك التجارية والمحافظة عليها إن البنوك

[1]B.Belhaj et Bouziane **« la banque et la maitrise et technique bancaire face au besoin d'exploitation »**, d'enge Alger, 1994, p : 73.

[2]صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135-140.

التجارية تعتمد على مواردها غير الذاتية (الخارجية) ومن هذه الموارد تعد الودائع لأهمها، وحتى أنه يجوز أن يطلق عليها تسمية (بنوك الودائع) أما الموارد الذاتية فتلعب دورا ضئيلا بصفتها مصدر لمواردها وأن الالتجاء إلى البنوك التجارية للاقتراض يمثل مصدرا إضافيا يتكامل بصورة رئيسية مع الودائع في تغطية المطالب الموسمية للائتمان.[1]

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية

بما أن المشروع هو اتحاد عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية، لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة، لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف مختلفة.

وسنعرض في هذا المبحث مختلف تعاريف للمشاريع الاستثمارية وكيفية تقييمها مع البيانات اللازمة لها والصعوبات المواجهة لها.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المشاريع الاستثمارية وأهم أهدافها مع أهميتها.

أولا: تعريف المشاريع الاستثمارية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمشاريع ولعل من أهم هذه التعاريف:

[1] صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

-**تعريف شدونت** " **chodnet** ":يعرف المشروع على أنه مجموعة المساهمات المثلى ذات طابع الاستثماري، والقائمة على أساس تخطيط قطاعي متكامل، الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بصفة محددة. [1]

- **تعريف بتالي** " **pitale** ":المشروع هو مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من العناصر الإنتاجية تكون فيه مخرجات النشاط تفوق قيمة مداخلاته، بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية أو عوائد الاستثمار في المشروع.[2]

- **تعريف نبيل شاكر:** كلمة المشروع تعني إنشاء كيان جديد ذي شخصية اعتبارية في صورة مؤسسة، لتقديم سلعة أو خدمة جديدة أو التوسع في السلع والخدمات الحالية أو التحول من سلعة أو خدمة إلى سلعة أو خدمة أخرى وذلك لإشباع عدد من الحاجات المادية وغير المادية، ويؤكد هذا المفهوم لاصطلاح أو كلمة مشروع على أن الكيان المقترح يمكن أن يكون إما استثماريا تحوليا، أو مشروعا استثماريا جديدا أو توسعا في مشروع قائم بالفعل.[3]

- **تعريف أوس عطوة الزنط:**المشروع هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية، لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع.[4]

ولعل أقرب هذه التعاريف إلى الشمولية هو أن المشروع عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتشغيلها وتحليلها كوحدة منفصلة.

---

[1] أحمد فهمي جلال، " **دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديد** "، دار الفكر العربي، 1997، ص: 35.

[2] سعيد زكي نصار، " **التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات** "، المكتبة الأكاديمية، 1995، ص: 20.

[3] نبيل شاكر،" **إعداد دراسات الجدوى، وتقييم المشروعات الجديدة** "، مكتبة عين شمس، 1998، ص 15.

[4]أو يس عطوة الزنط، " **أسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار**"، المكتبة الأكاديمية، 1992، ص: 22.

ويشمل المشروع بصفة عامة العناصر التالية:

- تدفقات داخلية: وتسمى أحيانا منافع أو مخرجات أو إنتاج أو عوائد تعكس أهداف المشروع؛

- تدفقات خارجية: وتسمى تكاليف أو مداخلات أو موارد استثمارية؛

- الحيز المكاني والجغرافي للمشروع؛

- مجلس إدارة المشروع والأفراد وأصحاب المشروع أو المشاركين فيه.

ثانيا: أهداف المشاريع الاستثمارية

لو حاولنا تحديد أهداف المشاريع الاستثمارية فإنه لا يمكننا حصرها، وهذا راجع إلى تعددها واختلافها من مشروع لآخر، بصفة عامة يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:[1]

-الحصول على عوائد من أجل تحقيق المنفعة الشخصية والمنفعة العامة؛

- توفير العرض عن طريق إنتاج السلع والخدمات لإشباع الطلب الناتج عن الحاجات المتزايدة للمستهلك؛

- خلق مناصب شغل وتقليص البطالة، وتكوين العمال؛[2]

- تحسين المنتوج وتطويره حتى يصبح قادرا على المنافسة؛

- تصدير المنتوجات للحصول على العملة الصعبة؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الاقتصادية؛

- الاستثمار في نشاطات ومجالات غير موجودة أو قليلة الوجود؛

- الاستثمار في الهياكل القاعدية من أجل تدعيم البنية التحتية للاقتصاد الوطني؛

---

[1] سعيد زكي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[2] محمد العابدي، " **أسس دراسة الجدوى**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1998، ص: 11.

– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

– تحسين مستوى معيشة الأفراد، وهذا عن طريق زيادة دخولهم.

ثالثا: أهمية المشاريع الاستثمارية

إن أهمية المشاريع الاستثمارية للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد. فكما أن الجسد يفنى بمغادرة الروح، فان المؤسسات تتوقف بفاء المشاريع. وهنا تأتي الأهمية الأولى للمشاريع الاستثمارية، في إعطاءها الحياة للمؤسسات، فان الأفراد وفي مقدمتهم رجال الأعمال والمقاولون وأصحاب رؤوس الأموال والتجار والمستثمرون وطالبوا الأعمال بمختلف أنواعهم يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع وفي دورات حياة المشاريع فكلما استطاع هؤلاء إقامة مشاريعهم وساروا بها في الاتجاهات التي يرغبون بها كلما رغبوا في تحقيق المزيد، وأيضا للمشاريع أهمية في تحريك وتنشيط اقتصاد للبلد حيث تنشط فيها الحركات الإنتاجية، البنيوية، التنموية والتطويرية.[1]

وتبرز أهميتها أيضا في مدى مساهمتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كونه يوفر عرض العمل للراغبين، ويقلل من وطأة البطالة، كما يساهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات، والتضخم وهو أيضا ذو منافع كثيرة ومتعددة، وهذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع الإبداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستهدفين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.[2]

[1] حسن إبراهيم بلوط، " **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية** "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص، ص 15، 16.

[2] براح نور الهدى، عكة نسيمة، " **التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية** "، مذكرة تخرج لسنة 2006–2007، ص: 09.

المطلب الثاني: تقيم المشاريع الاستثمارية

سندرس في هذا المطلب إلى تقديم مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية والأسس المتبعة لتقييمها.

أولا: مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية

تعرف على أنها عملية ودراسة معمقة الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل في ضوء تخمين متوقع للعوائد للقرار الاستثماري، ويعرف على أنه أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي يتحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع، وهذه الدراسة المنظمة يستقدم لمتخذ القرار تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة، حيث يمكن من إقامة المشروع من عدمه، وفق معايير ومقاييس محددة مالية، اقتصاديا واجتماعيا يضاف إلى ذلك أنه يساعد متخذ القرار في معالجة أي قصوة أو عقبات مالية فقد تواجه المشروع في المستقبل، أي أنه يمكن للجهات المعنية اختيار البديل الأفضل بين البدائل المتاحة.[1]

ثانيا: أسس عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

من الأسس والمبادئ التي تستند عليها عملية تقييم المشاريع الاستثمارية وهي كالتالي:[2]

-لا بد أن تضمن عملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة؛

- لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة، أي بإزالة التعارض بين المشروع والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليها؛

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية** "، دار الجامعية، مصر، 2005،ص93.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص127.

– لا بد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم، خاصة ما يتعلق بها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛

– إن عملية التقييم لا بد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه؛

– إن عملية التقييم تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع، وصولا إلى البديل المناسب؛

– لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية؛

المطلب الثالث: البيانات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية والصعوبات المواجهة لها

أولا: البيانات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية

عملية تقييم أي مشروع استثماري تحتاج إلى توفر مجموعة بيانات موضحة كالتالي:

1–تقدير تكاليف التشغيل وإيراداته: عملية المفاضلة بين المشروعات تكون وفق تكاليف كل مشروع (التدفقات النقدية الخارجية)، والإيرادات المتوقع الحصول عليها (التدفقات النقدية الداخلة)، ولمعرفة هذين النوعين من التدفقات فلا بد من معرفة عدة متغيرات منها:

أ)تكاليف التشغيل: وهي الناتجة عن تشغيل المشروع واستغلال طاقته وهذه التكاليف يمكن لنا حصرها فيما يلي:

– تكلفة شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، إضافة تكاليف نقلها وتخزينها والتامين عليها؛

– المصاريف المتعلقة بالكهرباء والمياه، ومصاريف الإيجار الخاصة بالمباني، إضافة إلى الضرائب المستحقة على المشروع؛

– أجور العمال والموظفين ومصاريف التأمينات الاجتماعية والصحية الخاصة بالعمال.

ب)الإيرادات المتوقعة من المشروع: وتتمثل في كل ما يحققه المشروع من عائدات أو دخل، والناتجة عن قيمة الإنتاج المحقق، والمداخيل الأخرى الناتجة عن تأخير فائض طاقته من الآلات والمعدات للغير.

2-العمر الاقتصادي للمشروع: يقصد بالعمر الاقتصادي للمشروع الفترة التي تكون فيها عملية تشغيل المشروع بجدية اقتصادية، أي أن تلك الفترة التي يحصل فيها المشروع على تدفقات نقدية موجبة والعمر الاقتصادي للمشروع يتأثر بثلاث عوامل رئيسية وهي:[1]

أ)الاهتلاك المادي: يتمثل في انخفاض إنتاجية الأصول وذلك نتيجة اهتلاكها لذا وجب القيام بعملية صيانة لها ولكن في بعض الأحيان ينصح بالقيام بوضع أو إحلال الأصول جديدة مقابل الأصول القديمة، وذلك عندما تكون تكاليف الصيانة مرتفعة.

ب)الاهتلاك العضوي: فنقصد به تقادم الأصول المكونة للمشروع، وذلك يكون نتيجة التقادم في منتجات المشروع وذلك نتيجة الظهور منتجات حديثة وذلك بفضل التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى زيادة جودة المنتوجات أو تكون نتيجة التقادم في طرق الإنتاج، وهذا التقادم يمثل في التطور التكنولوجي الحاصل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه نقص التكلفة للوحدة الواحدة نتيجة انخفاض الوقت المستخدم في إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة وعليه قد ينتهي العمر الاقتصادي للمشروع رغم قدرته على الاستثمار في الإنتاج.

ج)القيمة المتبقية للمشروع: ويقصد بها قيمة الأصول المكونة للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي وهذه الأصول يمكن بيعها مقابل تدفقات نقدية داخلة إضافية تضاف إلى التدفقات النقدية الداخلة من المشروع طول فترة حياته الإنتاجية.

---

[1] محمد عبد الفاتح الصيرفي، "**دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** "، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص، ص 405، 406.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه تقييم المشاريع

تتعرض عملية تقييم المشاريع الاستثمارية والمعوقات التي تقلل من فاعليتها والتي ينبغي العمل على عالجتها قدر الإمكان، ومن هذه الصعوبات ما يلي:[1]

-النقص الواضح في البيانات والمعلومات التاريخية أي التي تخص الفترات السابقة للبيئة الاقتصادية التي يعمل فيها المشروع ويلي احتياجاته، وكذلك النقص الواضح في المعلومات والبيانات التاريخية بخصوص حالة الأسواق بشكل عام؛

- صعوبة تقدير التغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالطلب والتكاليف، خاصة عندما يكون حجم المشروع كبيرا وعمره المتوقع طويلا، أو أن تكون بعض التغيرات من النوع غير المباشرأو غير القابل للقياس الكمي، كما في حالة المشروعات العامة التي تتولى تقديم الخدمات كالتعليم والصحة؛

- ارتفاع تكاليف الدراسة وخاصة عندما يكون المشروع صغير وميزانيته ضئيلة، ومن الناحية المحاسبية تدخل تكاليف إعداد دراسة الجدوى ضمن عناصر تكاليف التأسيس والتي يتم استهلاكها خلال فترة زمنية معينة؛

- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانتهاء من المشروع والتصاميم الهندسية؛

- مخاطر عدم التأكد في تقدير التغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع وخاصة ما يتعلق منها بالتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية؛

- مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم، إذا ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان، كما أنه لا يمكن تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة على الدول الأمية بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منها فضلا عن اختلاف الأهداف فتتعدد معايير التقييم جعلت القائمين

[1] فليح حسن خلف، "**أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** "، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص، ص: 46،47.

على العملية يعانون من تحديد وتقييم النتائج والآثار المترتبة على تنفيذ المشروعات المقترحة وتحديد الأولويات.

المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية

تطور مفهوم التمويل خلال القرن العشرين، وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد حيث كان التركيز حول كيفية الحصول على الأموال ومن هنا جاءت كلمة التمويل، ولقد شملت دراسة التمويل أساليب فنية تفصيلية في الحصول على الأموال وكذا المؤسسات المالية وأسواق رأسمال، وكان التركيز فيه حول عملية الإصدار.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف التمويل، أهميته وأهدافه.

أولا: تعريف التمويل: ظهر التمويل والتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية وللتمويل معنيين هما:

التمويل لغة: هو الإمداد بالمال؛

اصطلاحا: هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

وعموما هناك عدة تعاريف للتمويل نذكر منها ما يلي:

-**التعريف الأول:** يعرف على" انه توفير المال للاستثمار الجيد، وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر آخر ".[1]

[1]عبد الغفار حنفي، " **أساسيات التمويل والتحليل المالي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ن 1997، ص: 118.

– **التعريف الثاني:** " هو مجموعة الوسائل والأساليب التي تستخدم في إدارة المشاريع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر التمويل المشاريع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها ".[1]

– **التعريف الثالث:** " هو أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال "

– **التعريف الرابع:** يعرف التمويل على "أنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة ".[2]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التمويل على أنه توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

ثانيا: أهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات من هذا المنطلق يمكن القول بان التمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

–تحرير الأموال أو الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

[1] محمد مطر، " **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان**"، دار النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص: 287.

[2] هيثم محمد الزغبي، " **الإدارة والتحليل المالي** "، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 105.

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد الدخل الوطني؛

- يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛

- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛

- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

المطلب الثاني: طرق ومراحل تمويل المشاريع الاستثمارية

إن أي استثماري يمر بعدة مراحل وطرق متعددة، بدأ بكونه يكون عبارة عن فكرة، حتى يصل إلى تنفيذه وتشغيله مرورا بمراحل الدراسة التمهيدية والتفصيلية له.

أولا: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالية المالي "ومن هنا تصنف القروض حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار ":[1]

1-قروض الاستغلال: وهي القروض المواجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا في:

[1]حياة نجار، مليكة زغيب، " **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، الملتقى الوطني حول **البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 7و8 ديسمبر 2004، ص، ص: 162، 163.

أ)اعتمادات الصندوق: هو اتفاق في مدة زمنية محددة يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص، وقد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب جاري، وتأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي:

-تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض قصيرة جدا معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، وعادة لا تتجاوز بضعة أيام.

- **الكشف البنكي:** تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل، ومدته قد تصل إلى سنة، وهو يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعملية بسحب ما يزيد عن رصيد حسابه الجاري.

- **قرض الموسم:** وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معنية، حيث يوجه لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن ذا النشاط الموسمي.

- **القروض بالالتزام:** في هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعملية لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال، إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته. [1]

2-قروض الاستثمار: وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

أ)قروض متوسطة الأجل: توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة لا تصل الممول مدة القرض، ونظرا لطول المدة ونظرا لطول المدة فإن البنك يكون

[1] حياة نجار، مليكة زغيب، المرجع السابق، ص ص: 162، 163.

معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمال عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

ويمكن التمييز بين نوعين من قروض متوسطة الأجل:

-**القروض غير القابلة للتعبئة:** وهي القروض التي يكون فيها البنك متحيزا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى المؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار وهنا تظهر المخاطرة المرتبطة بتعبيد الأموال بشكل أكبر (مخاطر أزمة السيولة)ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن الدراسة ملفات القروض برمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز الخزينة.

- **القروض القابلة للتعبئة:** وعي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه، وذلك عن طريقة إعادة وخصم هذا القرض لدى مؤسسة مادية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

ب)القروض طويلة الأجل: يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات طبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي الغالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70% من مبلغ من مبلغ المشروع، أما مدته فتفوق 7 سنوات وهي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن الحيازي وأحيانا الكفالة المصرفية. [1]

ثانيا: مراحل تمويل الاستثمار

إن المشروع الاستثماري يمر بعدة مراحل لتمويل الاستثمارات وهي كما يلي:

1- مرحلة ما قبل المشروع:

[1] حياة نجار، مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162، 163.

أ)مرحلة التحضير: تبدأ هذه المرحلة بالتعرف على أفكار المشاريع التي تترجم وتعكس احتياجات أو وفرة المواد الطبيعية كما أن تصدر هذه الأفكار من النتائج المحصل عليها في المخبر أو أهمية استخدام الموارد البشرية الماليةأو الطبيعية بعد ما تتضح فكرة المشروع.

-**التعرف على أفكار المشروع:** الغرض منها البحث عن فرص الاستثمار أو البحث عن أفكار ذات أولوية اللازمة لتنمية المؤسسة أن تكون غير مقبولة في وقت لاحق.

- **دراسة ما قبل الاستثمار**: فور الانطلاق فيما يخص فكرة المشروع يجب اللجوء إلى دراسة أولية من أجل تحليل شرعية الفكرة ومصداقيتها وتقرير إذا كان من الأفضل التقدم في الإنجاز.

هذه الدراسة تغطي فكرة أولية على الأسعار الطبيعية وحجم السوق، تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج وتحاليل المالية لأرباح الشركة، مردودية المشروع على الاقتصاد الوطني.

-**دراسة الفعالية:** الهدف منها مقارنة ودراسة العوامل وتفصيل المتغيرات المنتقية في الدراسة ما قبل الفعالية باستعمال كل المعلومات التقنية الاقتصادية والمالية والتنظيمية الضرورية في القرار النهائي.

ب)مرحلة التقييم: تحتوي هذه المرحلة على حصر المعلومات والبيانات الخاصة بإقرار قابلية المشروع إلى الإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

-الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة؛

- الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا كلفات المشروع من الأهداف الوطنية؛

- تتصف هذه المرحلة جمع المعلومات وإعداد البيانات والتحليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبني عليها المشروع.[1]

[1] زياد رمضان، "**الاستثمار المالي والحقيقي** "، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص، ص: 76، 77.

2- مرحلة الاستثمار: وهي المرحلة يتم تجسيد دراسات المشروع المتعلقة بإنجازه المادي التي تسبق بداية استغلاله. وتبدأ هذه المرحلة بإنجاز قرار المشروع في الاستثمار في هذه الفترة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل:

أ-**التخطيط:** هي مرحلة أولية مقيدة الإنجاز على طول مرحلة الاستثمار وله أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الإنجاز.

ب- **مرحلة لمفاوضات:** التفاوض وإمضاء العقود تعرفنا بالتزامات المتعلقة بالتحويل المشروع واكتساب التكنولوجيا ونوعية المواد الأولية والتجهيزات.

ج- **مرحلة الإنجاز**: تعتبر آخر خطوة في مرحلة الاستثمار وتتضمن كل الخطوات التي تؤدي التجسيد المادي للمشروع وتتطلب هذه المرحلة عمل متناسق بين مختلف النشاطات التي تسمح بتنفيذ الفعلي والانطلاق في الأعمال.

3-مرحلة الاستغلال: وتصنف ثلاث مراحل هي:

-انطلاق الأعمال

- الاستغلال

- الصيانة

وفيها تتجسد المراحل السابقة والتي فيها كذلك عملية تنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع. [1]

[1] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

المطلب الثالث: دراسات سابقة

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق البنوك، ويرجع هذا التعدد حسب منظور الباحث والزاوية التي يريد التطرق إليها لإثبات اونفي صحة فرضياته، وإن دل هذا التعدد سوى على أهمية المشاريع الاستثمارية في عجلة الاقتصاد، وكذا أهمية البحث عن مصادر تمويلية كفيلة بضمان سير إنجاز تلك المشاريع.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع دراستنا، وفي نفس الوقت إبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية، وذلك كله إبراز أهمية قيامنا بهذه الدراسة، وسنتطرق إلى هذه الدراسات كالآتي:

1-دراسة علاش شهراد بعنوان " **معايير وإجراءات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، 2018/2017، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسات، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، حيث ركزت هذه الدراسة على طرق وإجراءات منح قرض استثماري من طرف البنك الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص تلك التي تندرج في إطار دعم وتشغيل الشباب، حيث خلصت الدراسة إلى هناك إجراءات طويلة ومعاملات ورقية متعددة من تكوين ملفات ودراستها إلى منح القرض او رفضه، وطول انتظار الزبون او طالب القرض مما ينعكس سلبا على مردودية المشروع.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة المذكورة أعلاه، في كون هذه الأخيرة تطرقت إلى المعايير والإجراءات البنكية في منح قروض في إطار دعم وتشغيل الشباب، دون التطرق إلى توضيح مساهمات البنك محل الدراسة في تمويل هذه المؤسسات الصغير والمتوسطة، أما دراستنا فهي تشمل تمويلات البنك الجزائري الوطني للمشاريع ككل وبالأخص المشاريع الاستثمارية والاهمية التي تكتسيها في سياسة البنك

التمويلية، غير ان دراستنا ودراسة **علاش شهرزاد** تتشابهان في كونهما تطرقتا إلى موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية.

2- دراسة بلكعيبات مراد والتي كانت بعنوان " **تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر -دراسة قانونية-**"، مقال علمي منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة، في المجلد7، العدد 01، 2014، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب القانونية لمنح القروض البنكية ومختلف المخاطر التي يواجهها الزبون المقترض، كمخاطر الضمان البنكي وغيره، وبذلك فهي تختلف كليا عن مضمون دراستنا التي هي أساسا اقتصادية، من خلال تضمنها لمعطيات ومعلومات مالية تحصلنا عليها من البنك محل الدراسة.

3-دراسة بوخاري عبد الحميد وآخرون، بعنوان " **القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيسمسيلت-**"، مقال علمي منشور في مجلة اقتصاد المال والاعمال بالمركز الجامعي بميلة، في المجلد 2، العدد 2، 2018، حيث حاول هذا المقال التطرق للقروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغير والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت، وخلص البحث إلى ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستهدف شتى الأنشطة الاقتصادية في منح القروض الاستثمارية، غير ان الواقع يشير إلى أن هذا البنك يوجه معظم تمويلاته لقطاع الفلاحة.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في كونها تدرس البنك الوطني الجزائري الذي يركز في سياسات الإقراض على جميع الأنشطة الاقتصادية دون تمييز، الشرط الوحيد لديه هو مدى نجاعة تلك المشاريع لضمان استرداد أمواله. كما تختلف في البنك محل الدراسة، فالمعلوم ان لكل بنك سياساته الاقراضية، غير أنهما تتشابهان في تطرقهما لتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق البنوك.

4-دراسة أم هاني صدادقي، بعنوان " **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية** "، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2017/2016، حيث تمحورت هذه الدراسة حول الدور الذي يلعبه البنك في منحه التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية، والإجراءات المتبعة، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة التي تمت على مستوى البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة إلى ان هناك تعدد وتنوع في إجراءات منح التمويل للمشاريع الاستثمارية.

ويكمن أوجه التشابه لهذه الدراسة مع دراستنا الحالية، كون كلتا الدراستين تناولتا موضوع تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية، وكذا إتباع نفس المنهج وهو المنهج الوصفي التحليلي، أما أوجه الاختلاف فتتجلى في فترة الدراسة وكذا عينة الدراسة المتمثلة في البنك، حيث أن دراسة **أم هاني صدادقي** تمت على مستوى بنك الجزائر الخارجي ودراستنا تمت في البنك الوطني الجزائري.

5-دراسة عمران نادية، والتي كانت بعنوان "**دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2015/2014، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف لمختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي يقرضها البنك، وتوصلت إلى نتيجة رئيسية وهي أن هناك تعدد وتنوع في طرق تمويل الاستثمار التي توفرها البنوك التجارية.

تتفق دراستنا الحالية مع هذه الدراسة في كونهما تمتا على مستوى نفس العينة من البنوك وهو البنك الوطني الجزائري رغم اختلاف الوكالات، إلاّ أنهما تختلفان في فترة الدراسة حيث تمت دراسة عمران نادية في الفترة 2010-2014، ودراستنا تطرقت إلى إحصائيات الفترة 2018-2020، وهي ما تعتبر أكثر حداثة.

6- دراسة خديجة مراحي، بعنوان " **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية** "، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2017/2016، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم الآليات

المستعملة لتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وخلصت إلى انه يوجد فروق عديدة بين نوعين من القروض المدروسة في معايير التمويل، وهما القرض الفلاحي والقرض التجاري.

وتتشابه الدراستان في كونهما تطرقتا لنفس الموضوع، إلاّ أنهما تختلفان من حيث عينة الدراسة والمنهج المتبع فيها، حيث أن دراسة خديجة مراحي تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية واستخدمت المنهج الوصفي، أما دراستنا فتمت على مستوى البنك الوطني الجزائري واستعملت المنهج الوصفي التحليلي.

خلاصة الفصل

من خلال الإطار النظري للدراسة فقد تطرقنا إلى مفهوم كل من البنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية وكذلك طريقة تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث يمكن أن نستخلص أن المشاريع الاستثمارية أهمية بالغة للاقتصاد الوطني عامة والوحدات الاقتصادية خاصة، وذلك من خلال رفع مستوى معيشة الأفراد نتيجة مستوى رفع التشغيل.

فالمشروع الاستثماري عبارة عن تخصيص أو تضحية بمقدار معين من موارد المؤسسة في الوقت الحاضر وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل خلال فترة زمنية، كما يعتبر تشغيل للمواهب والمهارات ورؤوس الأموال من أجل تنمية اقتصاد الوطن.

الفصل الثاني : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة خميس مليانة– في تمويل المشاريع الاستثمارية

تمهيد

بعد الدراسة النظرية والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بمجال التمويل البنكي، كان لا بد من إجراء دراسة تطبيقية على مستوى بنك BNA(البنك الوطني الجزائري)، وذلك من أجل إسقاط الجانب النظري ميدانيا، والهدف من هذه الدراسة هو إيضاح الدور الذي يلعبه البنك في منح القروض الاستثمارية وآليات معالجته لطلبات هذه القروض والطرق المنتهجة في تسيير هذه القروض وطريقة حماية أموال البنك من المخاطر الناجمة عن منح هذه الأخيرة.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة 2019-2021.

المبحث الثاني: تقديم ملف القرض وطرق تحليله من طرف البنك.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري ممنوح.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري إحدى البنوك الهامة نظرا للمكانة التي يحتلها في النظام البنكي باعتباره أو ل بنك تجاري بعد الاستقلال، كما أن له دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التطور التاريخي للبنك وكذلك المهام الموكل إليه والهيكل التنظيمي الذي يقوم على تطبيق هذه المهام.[1]

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

واجهت الجزائر عدة مصاعب بعد الاستقلال وفي جميع الميادين حيث وجدت نفسها على قطاع البنوك، نظرا للمكانة الاستراتيجية التي يحتلها في الاقتصاد الوطني، وباعتبار البنك الوطني الجزائري جزء هام من هذا النظام البنكي فإنه يتأثر كباقي المؤسسات الأخرى بهذه الإصلاحات ولذا نجد أنه مر بمرحلتين:

1–مرحلة ما قبل 1988: غداة الاستقلال، كان عدد البنوك لا يتعدى عشرين بنك، وكلاها تحت سيطرة الفرنسيين الذين أظهروا تردد في المشاركة الفعالة في تمويل النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أنهت الجزائر النظام الاشتراكي. نظرا لهته الوضعية، تيقنت الجزائر من ضرورة تولى زمان الأمور واسترجاع تسيير النظام البنكي، فشرعت في تطبيق سياسة تامين البنوك الأجنبية بداية من عام 1966 وكذا إنشاء بنوك أخرى بكل أنواعها قصد توسيع القطاع البنكي، وكان من ثمار عملية التأميم هذه، ميلاد البنوك التجارية، أين كان أو ل بنك تجاري تم تأسيسه هو البنك الوطني الجزائري، وذلك بمقتضى المرسوم 66–178 بتاريخ 13 جوان 1966 يحل محل البنوك الأجنبية التي تم تأمينها والتي نذكر منها:

[1] ساعد حميد، رابحي رابح، " **تمويل البنوك للاستثمار في الجزائر** "، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، تخصص قانون أعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 47.

–القرض العقاري الجزائر وتونس(CFAF)؛

– بنك باريس والأراضي المنخفضة(PPB)؛

– البنك الوطني للتجارة والصناعة لإفريقيا ((A) BNA)؛

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الفرنسي (CNEP).

وفي سنة سبتمبر 1968 منحت البنك الوطني امتيازات تمثلت في احتكاره لتمويل القطاع الفلاحي إلا أن هذا الاحتكار لم يدم طويلا، حيث أنه في مارس 1982 في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري قررت السلطات العمومية، إنشاء مؤسسة مالية بنكية مختصة، هدفها الرئيسي هو التكفل والإشراف على عملية تمويل وتشجيع التنمية الريفية، وعليه كان ميلاد بنك الفلاحة والتنمية (BADR) في مارس 1989.

2–في سنة 1988: وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 88*01 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مقسم إلى مساهمات برؤوس أموال هي:

– مساهمة سلع التجهيز ب 35 %؛

– مساهمة المحروقات ب 35%؛

– مساهمة الصناعة والمنتجات الاستهلاكية ب 20%؛

– مساهمة الصناعة المتنوعة ب 10%.

وبعد أن ظهرت عملية عن آلية المخطط الوطني القرض عدد جداها، إسناد مهمة جمع وتوزيع القرض لاختصاص الاستثماري لكل بنك، وذلك عملا بالقواعد التي نص بنك الجزائر إلا أنه في سنة

1995، ونظرا للعمل للعمل المدعم للبنك الوطني الجزائري ونجاعته تيقن مجلس النقد والقرض من ضرورة منح مهمة جمع وتوزيع.

عدة بنوك البنك الوطني للتجارة الخارجية BACEوالذي تم إنشاؤه سنة 1983 والمتواجد بزيورخ (ZURICH) في سويسرا، حيث يساهم ب 50 % من رأسماله.

– بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة؛

– المؤسسة المختلطة الجزائرية المغربية TRADING.

إضافة إلى أن البنك الوطني الجزائري على 155 وكالة استغلال موزعة على مجمل التراب الوطني، تابعة ل 15 مديرية جهوية للاستغلال.

المطلب الثاني: مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:[1]

– استقبال الودائع المتعلقة بروس أموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق كذلك يصدر وصولات وسندات (وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).

– استعمال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين domiciliation والتحصيلvirements ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.

[1] عياد ليلة، " **وسائل الدفع الحديثة** "، مذكرة تخرج ليسانس فرع مالية نقود وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010/2011، ص: 82.

– يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

– توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها؛

– اكتتاب كلي أو جزئي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جديدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين؛

– يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، "bons" دفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركات العموميين les publiques collectivitésوالالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية والمالية؛

– يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى؛

– تمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية استقبال وديعة مبالغ السندات les titres لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق تجارية أخرى

– يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة كما أنه يتضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق.

– يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.

– قبول جميع العمليات المتعلقة بالتطهير، الاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل، الطلبات على الاعتماد المستندي ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية.

– يؤمن خدمات للمؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

– اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، جميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد ومتعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ويسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به، فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير لأعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحساب أطرافه إما لوحده أو مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

تتواجد بالبنك المصالح التالية:[1]

1–المصلحة الإدارية le service administratif : تعمل هذه المصلحة على متابعة كل العمليات التالية وغيرها من المهام الأساسية فهي تعد القلب النابض لأي بنك لتسيير الموارد البشرية (غياب، توظيف. ..إلخ)

– تصريحات جبائية؛

[1] عياد ليلة، المرجع السابق، ص: 83.

– كل ما يتعلق بأمن البنك؛

– دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية لها.

2–مصلحة الصندوق le service caisse : وتتقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات منها:

– عمليات المقاصة compensation؛

– عمليات المحفظة portefeuille؛

– عمليات المحاسبة comptabilité؛

– عمليات السحب والدفع؛

– التحصيلات بأنواعها؛

– قطاع الأوراق التجارية.

3–المصلحة الخارجية le service étranger: من بين المهام التي تدخل في هذه المصلحة هي:

– عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة؛

– التحصيلات بالعملة الصعبة؛

– عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير).

4–مصلحة القرض service crédit: تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

– تكوين ملفات القروض، قروض متوسطة الأجل CMTوتسهيلات الصندوق FC وقروض بالإمضاء؛

– دراسة حالة المخاطر؛

– دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.

5-مصلحة النزاعات le service contentieux: أول مصلحة يتجه إليها العميل لفتح الحساب الجاري هي مصلحة النزاعات حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة العميل ومعرفة وضعية المالية الحالية من أجل مواجهة وتفادي المخاطر، وذلك عن طريق تلقي معلومات من:

- المراسلات التي تأتي من الخارج (الخزينة، الضرائب، وجهات أخرى)؛
- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو بالبنوك الأخرى.

وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى وكيفية سير القروض التي أخذت منها، كما تظهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة في منح القروض حيث أن العميل لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية إلى قسم المنازعات وتتبع الخطوات التالية:

- طلب البنك من العميل حل الموضوع وديا؛
- ترسل إليه رسالة مضمنة وتنتظر المصلحة مدة أسبوع إنذار ثاني إذا لم يحظر تحال القضية إلى محضر قضائي والذي بدوره يرسل إليه بإنذار أخير بالدفع لمدة 20 يوما وإذا لم يمتثل يكتب عليه تقرير PVعدم الدفع والامتثال؛
- ترسل عارضة لحجز تنفيذي لأمواله المرهونة بعد إمضاء رئيس المحكمة لمحضر قضائي حتى يتم تنفيذ الحجز ثم بيع الضمانات.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية عن البنك الوطني الجزائري BNA – وكالة خميس مليانة – رقم (278)

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري – وكالة خميس مليانة –

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم عامة حول وكالة خميس مليانة

أولا: عرض عام لوكالة البنك الوطني الجزائري

نظرا للتطور الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة حتم على البنك الوطني الجزائري تكييف نشاطاته مع هذا الوضع وتكثيفها وهذا ما أدى به إلى زيادة في عدد وكالاته على مستوى القطر الوطني والتي كان من بينها وكالة خميس مليانة 278.[1]

ثانيا: تعريف وكالة خميس مليانة

وكالة BNA خميس مليانة هي عبارة عن مؤسسة مالية وتجارية تأسست بموجب مرسوم بتاريخ 12 جوان 1966، تقع في شارع جيطلي مصطفى تتوسط مدينة خميس مليانة تحتوي الوكالة على جهاز إنذار وتستخدم أجهزة الإعلام آلي جديدة ولها نظام خاص بالإعلام الآلي والذي يتميز بسرعة تنفيذ العمليات المصرفية، كما تمتلك الوكالات تجهيزات مكتتبة كخطوط الهاتف، أجهزة الفاكس التي تساعد على تبادل المعلومات وسرعة تنفيذ الأوامر، وتعمل الوكالة على تحقيق أهداف البنك وتطوير أعماله من أجل التكفل الجدير بالزبائن.

[1] وثائق مقدمة من الوكالة

ثالثا: أهداف الوكالة ومهامها

وكالة البنك الوطني الجزائري بخميس مليانة كان الغرض من إنشائها تحقيق عدة أهداف ومتطلبات للمنطقة نذكر منها:

– دفع عجلة التنمية والاستثمار بالمنطقة عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية؛

– مساعدة السكان وخاصة زبائنها بالتمويل للحصول على سكن؛

– فتح الحسابات الجارية وحساب التوفير لزبائنها؛

– القيام بمختلف الخدمات البنكية؛

– محاولة زيادة رأسمالها عن طريق جلب أموال جديدة للوكالة من المواطنين الذين كانوا أغلبهم يمارسون النشاط الفلاحي الذي يعرف نجاحا بالمنطقة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة خميس مليانة

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من المصالح والوظائف التالية:

1– المدير: يأتي المدير في قمة الهيكل التنظيمي باعتباره المسؤول الأول للوكالة وهو الشخص مرسم من طرف المديرية العامة ويقوم بالمهام التالية:

– تسيير البرامج وتنفيذها؛

– تنفيذ القرارات التي تتخذها المديرية الفرعية والمركزية لتحقيق الأهداف المرسومة للبنك الوطني الجزائري في إطار سياسة الحكومة؛

– ينظم، يتبع (يوميا)ويحقق يوميا من مهام وأنشطة وكالته؛

– يقوم بالتوقيع في بعض العمليات مثل الموافقة على تقديم القروض؛

– يستقبل الأشخاص الذين يرغبون في استثمار أموالهم؛

– يقوم بمهمة المراقبة في إطار القانون الداخلي للبنك إضافة إلى عملية توجيه الوكالة؛

– يهتم ويقدم ملاحظاته للعمال، كما أنه يعمل على جلب أصحاب رؤوس الأموال إلى الوكالة للقيام بعمليات الاستثمار؛

– يجتمع بشكل دوري مع موظفيه لرصد وتقييم تطور مهامهم والعمل على تحقيق الأهداف؛

– يضمن الاستخدام الرشيد والعقلاني للمواد البشرية؛

– يعمل على أن تأخذ التوصيات الرسمية في الاعتبار في التقارير مراجعة الحسابات.

2–نائب المدير: يعتبر الوكيل المفوض بمثابة نائب المدير فوظيفته الرئيسية تكمن في الاهتمام الإداري للوكالة، ويقوم بالإمضاء نيابة عن المدير مع الاحترام التام للنصوص والإجراءات بهذه الصفة يضمن:

– تطبيق جميع الإرشادات والقواعد التي وضعها البنك ومعالجة المعاملات النقدية؛

– دعم جيد للعملاء؛

– كما يجب عليه أيضا تنفيذ محل خطة العمل بالإضافة إلى الأهداف المحددة في الوكالة.

3 – مكلف بالزبائن.

يعتبر أكثر من في البنك محل ثقة العميل، حيث له دور وظيفي ومسؤوليات يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تلبية احتياجات العملاء وذلك بضمان جودة عالية من الخدمة في الحدود الصلاحيات الممنوحة؛

– تعزيز العلاقات مع العملاء والتفاعل مع احتياجاتهم ومتطلباتهم؛

– المحافظة على الوثائق / ملفات العملاء وفرزها حسب السياسات والإجراءات المتبعة في البنك؛

– تخطيط وتنظيم المسؤوليات والمهام الخاصة في الفرع؛

– شرح معلومات عن السياسة والإجراءات المتبعة في البنك للمنتج المهني وتسهيل فهمه للعملاء؛

– الالتزام والاحتفاظ بمستوى عالي من الفهم للقواعد والنظم التعليمات ومعايير المطابقة الداخلية؛

4– مصلحة الصندوق.

تعتبر من المصالح الرئيسية بالوكالة لكونها الأكثر تعاملا مع الزبائن وهذا نظرا للعمليات الكثيرة والمهمة التي تؤيدها تجاه الزبائن والمتعاملين مع الوكالة ونذكر من بين هذه العمليات ما يلي:

– فتح مختلف الحسابات لزبائن الوكالة وتقديم دفاتر الشيكات ودفاتر توفير؛

– كما تتولى مصلحة التحويلات التابعة للصندوق لتسهيل عملية الدفع لزبون الوكالة الذي يقوم بإنجاز مشاريع لصالح هيئات؛

– القيام بالعمليات المتعلقة بالإيداع بحيث تكون الإيداعات إما نقدا أو أوراق مالية.

–قسم الاستثمارات والمنتجات المصرفية الائتمانية: يتضمن هذا القسم:

–الاشتراك في الودائع والقسائم النقدية؛

– متابعة ملفات الإيداع، القسائم النقدية وتحديدها أو سدادها؛

– مراقبة تطور الاستثمارات فيما يتعلق بخطة العمليات التجارية والأهداف المخصصة للوكالة؛

– تسيير الاستثمارات بالعملة؛

– الإدارة الحالية للمنتجات المالية، الأسهم والسندات، الاكتتاب، المحاسبة، المكافأة والسداد؛

– إدارة الطلبات وتسليم البطاقات المصرفية لأصحابها؛

– إدارة التجار ومعالجة المطالبات المتعلقة بمدفوعات التجار؛

– التحقق اليومي من التشغيل السلس للأجهزة الإلكترونية؛

5– مصلحة القروض: المكرسون لدراسة وتحليل ملفات الائتمان مع المسؤولين بشكل أساسي عن:

– تحليل معلومات العملاء ولا سيما تلك المدرجة في التقارير التجارية التي أعدها في البداية مسؤول والعلاقات مع العملاء؛

– المضي قدما في التعليمات وتجميع ملفات الائتمان؛

– تقديم ملفات الائتمان إلى التسلل الهرمي؛

– المضي قدما في التعاون مع المسؤول عن تجديد ملفات الائتمان قبل حلول الأجل؛

– ضمان إعداد ملفات الائتمان لنقلها إلى بنك الجزائر.

صلاحيات الأشخاص المسؤولين عن الدراسات الإدارية ومتابعة الالتزامات:

– جمع الاتفاقيات والضمانات اللازمة من أجل منح الائتمان بالتعاون مع المحامي؛

– إرسال الضمانات من أجل المصادقة والتحقق منها؛

– تعبئة الاعتمادات بعد مصادقة على الضمانات؛

– مراقبة استخدام القروض الممنوحة للعملاء؛

– إنشاء بيانات التقارير الدورية والتنظيمية؛

– إعداد وتحديث ملف مخصص للضمانات التي تحتفظ بها الوكالة.

6–الوحدة القانونية والقضائية: للوكالة وحدة قانونية وقضائية تتكون وفقا لمستوى نشاطها، واحد أو أكثر من فقهاء القانون.

أ) في المسائل القانونية

- إصدار الآراء القانونية إلى أقسام المختلفة للوكالة؛
- استغلال أي وثيقة قانونية، قوة التوقيع، الوكيل، الوضع؛
- تحديث الضمانات ونقلها؛
- تولي مسؤولية معالجة حوادث الدفع وإدارة الحسابات؛
- معالجة وضمان تصفية ملفات العقارات.

ب) في التقاضي

- المضي بسرعة في جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في النصوص لاسترداد الديون غير المدفوعة والمبالغ القبض؛
- الشروع في إجراءات الاسترداد القسري من قبل المحكمة لأي دين يتم الحكم عليه بطريقة ودية؛
- الحفاظ على التعاون الوثيق مع المحامين ومساعدة العدالة.

ت) في مجموعة الديون

- ضمان تحقيق أهداف الاسترداد السنوي للمطالبات المحددة كما ونوعا؛
- جمع المحامين لتقارير دورية عن التقدم المحرز في الملفات القضية وتقديم التقرير إلى DRE؛
- إعداد ملفات من اجل تقديمها إلى لجان رصد وتحصيل الديون الإقليمية والمركزية؛
- تنفيذ توصيات وقرارات هذه اللجان.

7 – المراقب الدائم.

يتحمل المراقب الدائم مسؤولية التحكم في جميع المعاملات التي تتم معالجتها خلال اليوم وفقا للنصوص المعمول بها:

– هو المسؤول عن مراقبة الحسابات ويتضمن تنظيمها؛

– يضع تقرير مراقبة يومي ويعطيه لمدير الوكالة.

هو أيضا مسؤول عن:

–انتظام النزاهة، ومطابقة الحسابات والمعلومات الأخرى؛

– جودة ودقة التفاصيل عن المستندات المحاسبية والوثائق الدائمة؛

– لفت انتباه مدير الوكالة على أي خلل وظيفي؛

– ضمان جمع وتحليل التقارير الدورية إلى التوجيهات المعنية.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لوكالة خميس مليانة

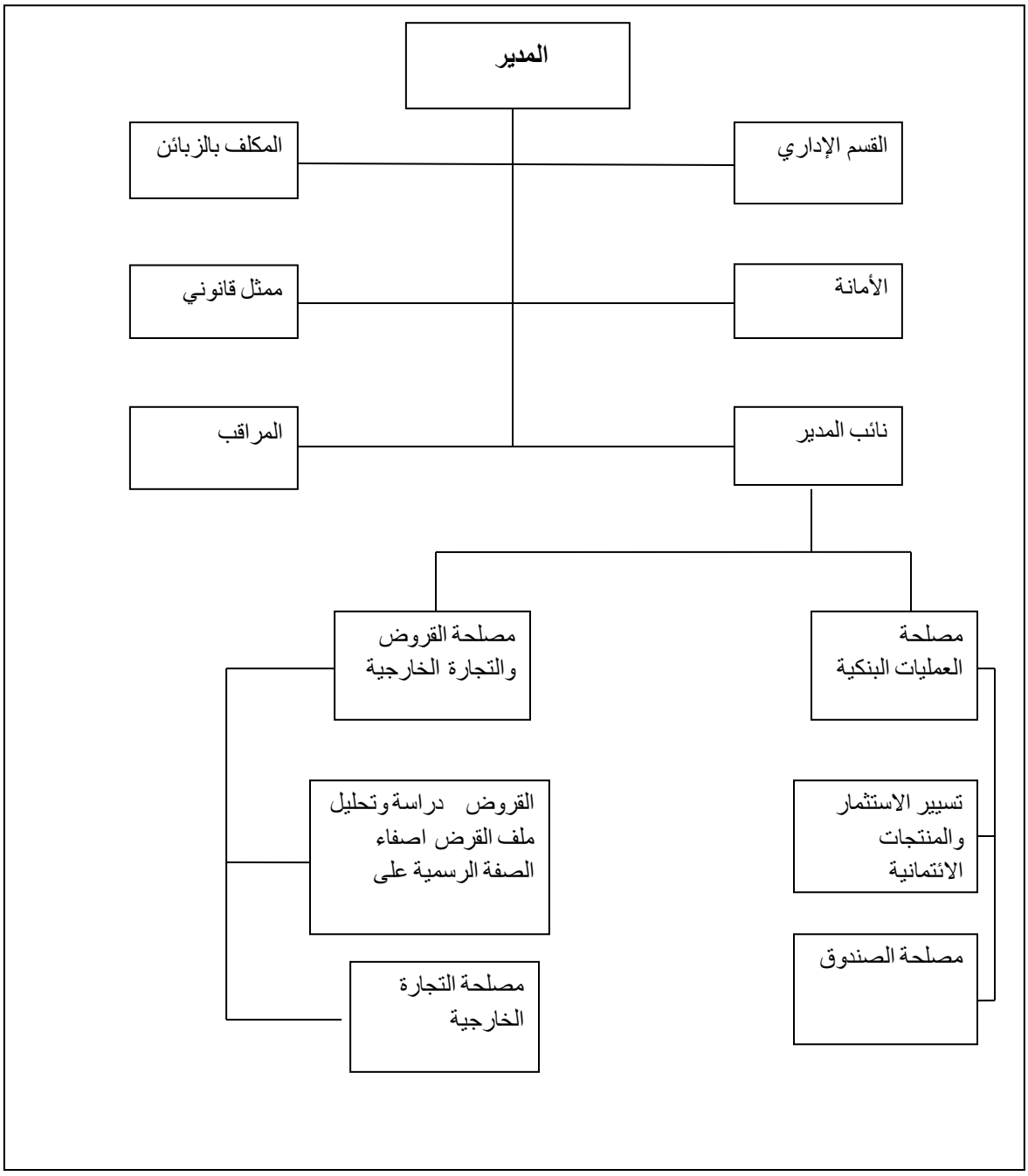

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على مصادر داخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة خميس مليانة.

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف BNAوالضمانات التي يطلبها

من خلال التعرف على البنك الوطني الجزائري BNA وكالة خميس مليانة ومعرفة أهم الوظائف التي يقوم بها وعن مختلف الخدمات المصرفية التي يعمل بها تنتم التطرق إلى مختلف إحصائيات المحصلة عليها من الوكالة كالآتي[1]:

أولا: أنواع القروض الممنوحة من طرف BNA:

1- قروض الاستثمار crédit d'investissement:

هي كل القروض التي تمنح من اجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى هذا النوع من القروض يقلل من المخاطر التي تواجه البنك من الشروط التي يضعها البنك في هذا المحال عدم تجاوز شفق القرض المحدد بمبلغ مليار وخمسمائة مليون سنتيم حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف.

2- قروض الاستغلال crédit d'exploitation:

أكثر أنواع القروض تداولا في البنك الوطني الجزائري هي القروض الاستغلال التي تتقسم إلى:

أ) قروض بالإمضاء: والتي تتضمن ما يلي:

- **الكفالات:** وهي اعتمادات يقدمها البنك للعميل من أجل توثيق وترخيص نشاطه، حيث يقوم العميل بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالة التي تعتمد على الشروط وبمجرد انتهاء النشاط وثبات ربحية يرفع يده من الكفالة ويسترجع العميل قيمته المالية وللكفالة عدة أنواع كفالة حسن التنفيذ بنسبة 05% caution de bonne exécution

[1] وثائق مقدمة من الوكالة

كفالة تسبيقات بفائدة: 15% caution de restitution

كفالة تسبيق التمويل: caution d'avance sur approvision

كفالة مؤقتة: لا تتعدى 4 أشهر بفائدة 1% caution provisoire

السندات المالية والتجارية: affect financières commerciales

يعتبر هذا النوع الأكثر تداولا في حالة شراء من الخراج أي استيراد بضائع من الخارج يتم بسندات مالية وتجارية حسب العملية

3- قروض بسندات Crédits documentaires: هي إحدى القروض الحديثة، حيث يعمل البنك على منح قرض مقابل إحضار وثائق مطابقة للموافقات مثل: استرداد البضائع من خارج

4- صندوق القرض Crédit de caisse : له عدة أنواع نذكر منها:

- قروض قصيرة الأجل crédit à court terme ومدتها لا تزيد عن سنة؛
- قروض متوسطة الأجل crédit à moyen terme مدتها أكثر من سنة ولا تزيد عن 05 سنوات؛
- قروض طويلة الأجل crédit à long terme تصل مدتها إلى 10 سنوات فأكثر؛
- تسبيقات على الصفقات avances sur marché أي يتفق العميل مع البنك على تقديم مبلغ كتسبيق بضمان من أجل الحصول على السوق.

5- قروض بمحسومات décompte crédit: تتضمن عدة أنواع من بينها:

- حسب ذات تجارية؛
- حسب لشيكات؛
- حسب وثائق التصدير.

بالإضافة إلى قيامه بعدة خدمات أخرى منها:

- فتح السحابات ومنح الشيكات؛
- خدمة التعهدات والاتفاقيات؛
- تأجير خزائن الحديدية.

ثانيا: الضمانات التي يطلبها البنك BNAوعملية الائتمان:

1-الضمانات التي يطلبها BNA مع متعامليه

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن، وتختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع وذلك حسب معالجة سواء كان زراعي أو صناعي أو تجاري وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف البنك الوطني الجزائري وهي:

- الرهن بأنواعه؛
- إمضاء سند لآمر؛
- التأمين الشامل للمشروع.

2-عملية منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري BNA

سنركز في معالجتنا هذه على مراحل التي يتبعها البنك الوطني الجزائري للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض طويل أو متوسط أو قصير الأجل وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة.

أ)المقابلة وطلب القرض: كبداية أولية فإنه يجب أن يكون للزبون حساب وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب بطاقة بنكية من البنك ومن ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة وهماك صيغتان للتمويل:

–**تمويل ثنائي:** يتمثل في مساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71%، القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej

– **تمويل ثلاثي:** مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع 1%ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej بنسبة 29 %والطرف الثالث ونسبته 70 %

ب)تكوين الملف: يقوم الزبون بتكوين ملف قرض البنك ويختلف حسب نوع القرض المطلوب وهناك نوعين من القرض هما:

– **مكونات ملف قرض استثماري:**

* طلب خطي يوضح من خلاله في الصندوق لغير الإجراء؛

* نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليه؛

* التصريح بالوجود للضرائب وهذا إما كان المشروع جديد، أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم خضوع للضريبة؛

* تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الإجراء؛

* قرار منح امتياز من طرف وكالة الوطنية لتنمية الاستثمار؛

* حالة وضعية تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد؛

* وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع؛

* وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن البنك وهذا كون المشروع الجديد، أما إذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة والتنمية الريفية المميزات الحقيقية وهذا لسنتين أو ثلاثة سنوات؛

– مكونات ملف قرض الاستغلال:

*طلب خطي من طرف الزبون

* نسخة من شهادة السجل التجاري المراد عمل عليه

* وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد

* ميزانيات حقيقية لسنة أو سنتين

* مخطط الخزينة لسنة واحدة

* الوثائق الجبائية.

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثماري (دراسة حالة)

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة خاصة بالأجهزة الالكترونية وتحليل وثائقها التقنية والتعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة 2019-2021.

تختلف أساليب تمويل الاستثمارات في البنك الوطني الجزائري من وكالة لأخرى من قروض الاستغلال إلى قروض الاستثمار مرورا بقروض الاستهلاك، إلا أننا سنركز في هذا المطلب على القروض الاستثمارية لما لها ومن خلال دراستنا في وكالة BNA بخميس مليانة وبعد اطلاعنا على مختلف الوثائق التي تهم بحثنا خلصنا إلى معلومات مالية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة 2019-2021

البيان / السنوات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	نوع القرض	المبالغ الممنوحة
2019	04	01	استثماري	4.000.000,00
2020	04	04	ملف استغلالي ملف استثماري ملفين استهلاك	370.000,00 3.500.000,00 950.000.00
2021	10	09	استثمارية	22.105.075,00
المجموع	**18**	**14**		**30.925.075,00**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق الداخلية للوكالة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الملفات المودعة من سنة 2019إلى سنة 2021تزايد بنسبة كبيرة حيث بلغ عددها سنة 2019 04 ملفات و2020 أيضا 04 ملفات وفي سنة2021، 10ملفات، وتعزي هذه الزيادة إلى التخفيض الملحوظ في إجراءات منح القروض وتبسيط معاملاتها.

كما يلاحظ أنه تم قبول أغلب الملفات المودعة من طرف طالبي القرض ونجد أنه في سنة 2019 تم قبول ملف قرض واحد ورفض ثلاثة ملفات والسبب في رفضها يرجع إلى سحب طالبين القرض لملفاتهم وليس بسبب سياسة البنك وإجراءاته، وبخصوص سنتي 2020–2021 فإنه تم قبول جميع الملفات ما عدا ملفا واحدا وللسبب المذكور سابقا.

وفيما يتعلق بنوع القروض الممنوحة من طرف الوكالة فنلاحظ أن هناك تنويعا في منح هذه القروض من استثمارية، استغلالية واستهلاكية. وما يلفت الانتباه أن النصيب الأوفر من هذه القروض كان للمشاريع الاستثمارية بمجموع إحدى عشر قرضا من مجموع أربعة عشر قرضا للفترة 2019–2021 وما يدل ذلك إلا على مدى الأهمية المولاة من طرف البنك لهذه القروض من جهة وكذا تزايد إقبال طالبي القروض الاستثمارية نتيجة سياسة الدولة في دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة.

أما من جهة المبالغ نرى أن في سنة 2019 تعامل البنك مع القروض الاستثمارية فقط وفي سنة 2020 قدمت قروضا من الاستغلال، الاستهلاك والاستثمار، أما في سنة 2021 أيضا تعاملت مع زبائنها طالبي القرض بالقروض الاستثمارية فقط، فنستنتج أن هذه الوكالة أكثريتها تتعامل مع زبائنها بالقروض الاستثمارية.

المطلب الثاني: تقديم ملف القرض وطرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري يتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح القروض عبر مجموعة من الخطوات وذلك في فترة لا تتعدى 3 أشهر.

أولا: دراسة ملف قرض الاستثمار

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر (المؤسسة)، و الذي يتضمن بيانات كاملة و دقيقة، يحظى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة و يجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- تقديم المشروع؛
- إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛
- إعطاء الفوائد المالية و الاقتصادية للمشروع؛
- تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها؛
- إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.

1- مكونات ملف القرض: صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ) الملف الإداري : ويتمثل في وثائقه الإدارية .

ب) الملف التقني :يحوي الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع والذي يحتوي على الوثائق التالية:

- الميزانيات وجداول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأ؛
- ميزانيات وجداول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات قادمة؛

- جدول إهلاك القرض؛
- مخطط تمويل المشروع؛
- مخطط الأعمال أو الأشغال.

2- إيداع الملف

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

يقوم البنك بدراسة هذا الملف استنادا لما جاءه من المؤسسة(المستثمر)، و مع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنه اللجوء إلى مصادر أخرى للتزود بالمعلومات(البنوك و المؤسسات المالية الأخرى) .

يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي يحدد مبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر وذلك على النحو التالي:

- مستوى الوكالة: الحد الأقصى 200.000.000 (دج إلى 400.000.000 دج)؛
- مستوى المديرية الجهوية: الحد الأقصى 800.000.000 دج؛
- اللجنة المركزية: غير محدود.

فالمستويات الأولى تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقروض فتقتصر مهمتها في اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة في الحسبان.[1]

[1] اعتمادا على المعلومات والوثائق المقدمة من البنك

ثانيا: تقنيات دراسة ملف القرض

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف المكلف بالدراسة على النحو التالي.

1- الدراسة الاقتصادية: وتشمل على كل من:

أ) العامل البشري: فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه معامليه في مجال نشاطه.

ب) العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي، بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

ج) العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم، وسياسة تأطير القروض... الخ، و من السياسات الأخرى التي تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

د) العامل الاجتماعي :هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية و الاجتماعية عموما، التي من شأنها أن تحدد عرقلة النشاط الم ا رد تمويله، و كذا موقعه من ضغوطات السلطة العامة.

2-الدراسة الفنية: يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات، تنظيم العمل وأدوات وطرق تسويق المنتج بعد دراسة طبيعية، هل هو كمالي، تنافسي، ضروري أو من النوع الذي يمكن

إحلاله؟، لم رفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة والجودة والكمية، سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد.

3 –الدراسة المالية: بناءا على الوثائق المحاسبية والمتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية بعد تحويلها إلى ميزانيات مالية، و كذا جدا ول حسابات النتائج، حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، و استقلاله المالي و قدرته على الوفاء، و مردود يته و كل ربحيته بشكل عام، حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات تدعى ST44.

حيث يقوم المكلف بالدراسة المالية(التحليل المالي)بما يلي:

1– التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية

2– حساب رأس المال العامل FRو على أساس النتيجة يمكن الحكم بما يلي :

– فإذا كان FR موجب فإن القرض مقبول.

– أما إذا كان FR سالب فإنه يتم رفض القرض.

3– حساب احتياج رأس المال العامل BFR حيث إذا كان :

– BFR سالب يعني تمويل الذاتي

– BFR موجب يعني تمويل الآخرين (الأفراد و المؤسسات).

4– حساب بعض النسب المعتمدة الأخرى :

– رقم الأعمال TCR والذي يوجد ضمن دلالات متممة إذا كانت المؤسسة خدمية

– القدرة على التمويل الذاتي CAF=نتيجة الدورة +مخصصات الاهتلاك

– مدة استرداد القرض = قيمة القرض /متوسط التمويل الذاتي

– مدة استرداد قيمة المشروع.[1]

ثالثا: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة والتقييم للعميل، تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو بالرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية، ففي حالة الرفض فإنه يتم إشعار المؤسسة برفض الطلب ويطلب منها سحب ملفها.

أما في حالة القبول يتم إشعار المؤسسة بالموافقة على الطلب ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص على:

1– مدة القرض : يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية النشاط و عادة ما تكون القروض الاستثمارية متوسطة الأجل مدتها 7 سنوات أو طويلة الأجل لمدة 10 سنوات.

2– سعر الفائدة على القرض :يكون بنسبة فائدة إذا كانت :

– متوسطة الأجل 5.25% ؛

– طويلة الأجل. 5.75%

3– طريقة التسديد :يقوم البنك بتحديد فترة السماح تتراوح مدتها سنة، أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل 6أشهر من المدة المتبقية بعد السماح.

[1] اعتمادا على المعلومات والوثائق المقدمة من البنك.

المطلب الثالث: دراسة ملف طلب قرض استثماري(دراسة حالة)

يقدم العميل(المؤسسة)طلب خطي للقرض قصد التمويل إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله، وفي هذا المطلب تقديم حالة لمؤسسة صيانة الأجهزة الكهرو منزلية والتي ترغب في الحصول على قرض استثماري.

أولا :تقديم المؤسسة طالبة القرض

تقدمت مؤسسة بطلب التمويل للوكالة لسد حاجياتها وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

1- التعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة تقوم بتصليح وصيانة الأجهزة الإلكترونية أنشأت في 2015/05/20 ويقدر رأسمالها ب 120.000,00 دينار جزائري مقسم على 100 حصة، ومبلغ الحصة الواحدة1.200,00 دج.[1]

2- القرض المطلوب والهدف منه

يقدر مبلغ القرض المطلوب ب 4.000.000,00 دج وهو يمثل نسبة 100% قيمة المشروع، أي أن الزبون يطلب تمويلا كاملا للمشروع دون مساهمة شخصية منه، على أن يتم استرداده في مدة 5 سنوات وفترة سماح تقدر بسنة واحدة. ويهدف المشروع إلى توسعة أعمال المؤسسة المقدمة لطلب القرض.

[1] بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.

3- الضمانات المقدمة للبنك

لا يتم منح القرض من طرف البنك، إلاّ بعد تقديم ضمانات يراها البنك كافية لضمان استرداد أمواله، وفي حالتنا هذه قدم الزبون للبنك الضمانات الآتية:

- بوليصة تأمين متعددة الأخطار لصالح البنك

-اتفاقية قرض الاستثمار (تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض)؛

- رهن على المعدات الممولة؛

- وثيقة من صندوق الضمان.

ثانيا : التقييم التقني لملف القرض

قبل القيام بالدراسة التقنية لملف طلب القرض، يتم أولا التأكد من استيفائه لجميع الوثائق المطلوبة، ولقد اعتمدنا في الدراسة التقنية لهذا الملف على التحليل المالي له، بهدف الحصول على معادلات السيولة/ الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من الأموال الدائمة، والأصول المتداولة ممولة من طرف الموارد قصيرة الأجل، وذلك على النحو التالي:

1- الدراسة الحالية للمشروع

بعد تقديم الزبون لآخر ثلاث ميزانيات محاسبية، يقوم المكلفون بدراسة ملف طلب القرض بتحويلها إلى ميزانيات مالية قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل من خلال مؤشرات التوازن المالي FR(،BFR، TR)، حيث أنه وفي حالة هذا الملف فقد تم تقديم الميزانيات للسنوات الثلاث، 2016، 2017، 2018.

أ- **الميزانية المالية وطريقة تحليلها**

قبل القيام بتحليل الميزانية المالية، وحساب مؤشرات التوازن المالي نقوم بعرض هذه الميزانيات لتسهيل عملية التحليل، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(02) : الميزانية المالية للفترة 2016-2018

– الأصول

الأصول	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	**1.528.933 ,00**	**1.917.494,00**	**5.256.572,00**
معدات وأدوات	14.833 ,00	602.938,00	503.141,00
معدات النقل	1.434.590,00	1.144.973,00	3.472.144,00
تجهيزات أخرى	79.510,00	144.583,00	256.287,00
قيم ثابتة أخرى	00,00	25.000,00	1.025.000,00
الأصول المتداولة	**9.681.257,00**	**18.780.158,00**	**15.523.567,00**
قيم الاستغلال	–	4.302.169,00	–
بضاعة	–	–	–
مخزونات	–	–	–
قيم غير جاهزة	**7.903.711,00**	**10.666.857,00**	**12.843.342,00**
حقوق على الشركات	49.600,00	168.046,00	340.846,00
تسبيقات الاستغلال	1.164.200,00	2.312.285,00	3.016.096,00
زبائن	6.689.911,00	8.186.526,00	9.486.400,00
قيم جاهزة	**1.777.546,00**	**3.811.132,00**	**2.680.225,00**
المتاحات	1.777.546,00	3.811.132,00	2.680.225,00
مجموع الأصول	**11.210.190,00**	**20.697.652,00**	**20.780.139,00**

- الخصوم

الخصوم	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	**3.010.776,00**	**4.868.579,00**	**9.342.807,00**
رأس مال الشركة	120.000,00	120.000,00	120.000,00
نتائج رهن التخصيص	326.720,00	2.434.762,00	3.260.125,00
نتيجة النشاط	2.564.056,00	2.313.817,00	5.962.682,00
ديون طويلة الأجل	-	-	-
ديون قصيرة الأجل	**8.199.414,00**	**15.829.073,00**	**11.437.332,00**
مجموع الخصوم	**11.210.190,00**	**20.697.652,00**	**20.780.139,00**

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق الداخلية للوكالة.

جدول رقم(03): الميزانية المالية المختصرة للفترة 2016-2018

***تقاس النسب بالنسبة المئوية %**

- جانب الأصول

السنوات	2016		2017		2018	
الأصول	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**
الأصول الثابتة	1.528.933	13,63	1.917.494	9,26	5.256.572	25,29
الأصول المتداولة	9.681.257	86,37	18.780.158	90,74	15.523.567	74,71
قيم الاستغلال	-	-	4.302.169	20,78	-	-
قيم غير جاهزة	7.903.711	70,52	10.666.857	51,53	12.843.342	61,82
قيم جاهزة	1.777.546	15,85	3.811.132	18,43	2.680.225	12,89
المجموع	**11.210.190**	**100**	**20.697.652**	**100**	**20.780.139**	**100**

- جانب الخصوم

السنوات	2016		2017		2018	
الخصوم	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الخاصة	3.010.776	26,85	4.868.579	23,52	9.342.807	44,90
ديون ق.أ	8.199.414	73,15	15.829.073	76.48	11.437.332	55,10
ديون ط.أ	–	–	–	–	–	–
المجموع	**11.210.190**	**100**	**20.697.652**	**100**	**20.780.139**	**100**

المصدر :استنادا على الوثائق المقدمة من البنك.

- **تحليل الميزانية المالية المختصرة**

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى أن هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي و متواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أنه في سنة 2016 كانت قيمة الأصول 11.210.190,00 دج، ثم ارتفعت إلى 20.697.652,00 دج في سنة 2017 وذلك ناتج عن زيادة معتبرة في قيمة الأصول المتداولة مع ارتفاع قيمة الأصول الثابتة غير أن هذا الارتفاع كان بنسبة أقل مما كان عليه في قيمة الأصول المتداولة، فالملاحظ أن الزيادة في قيمة الاصول المتداولة كانت نتيجة ارتفاع القيم غير الجاهزة وكذا القيم الجاهزة وهذا أمر طبيعي يفسره الارتفاع في قيمة قيم الاستغلال، والتي تدل بدورها على ازدهار نشاط المؤسسة، و في سنة 2018 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20.782.139,00 دج، و ذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة، و انخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة مقارنة بسنة 2017.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاضا في قيمتها التي وصلت إلى 11.437.332,00

دج، والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي وهذا ما يؤكد أن تسيير السيولة فعال.

ب– حساب مؤشرا ت التوازن المالي FR,BFR,TR

- FR =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة(من أعلى الميزانية) ؛
- BFR = الأصول المتداولة– ديون قصيرة الأجل(من أسفل الميزانية)؛
- TR =BFR–FR .

الجدول رقم (04): مؤشرات التوازن المالي

السنوات	2016	2017	2018
FR	1.481.843,00	2.951.085,00	4.086.235,00
BFR	-8.199.414,00	-11.526.904,00	-11.437.332,00
TR	9.681.257,00	14.477.989,00	15.523.567,00

المصدر: من إعداد الطالبتين، تم حسابها من خلال المعطيات

➢ **تحليل المؤشرات المالية**

– **تحليل رأس المال العامل FR**: نلاحظ أن FR موجب متزايد 1.481.843,00دج في سنة 2016 و 2.951.085,00 دج في سنة 2017 ، و 4.086.235,00 دج في سنة 2018 ، هذا أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان و منه نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

– **تحليل احتياج رأس المال العاملBFR** : نلاحظ أن BFR سلبي في السنوات 2016، 2017 و2018 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى أ رأس المال العامل لأنه يغطي الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهه لدورة الاستغلال.

تحليل الميزانية TR: الخزينة موجبة وتزداد باستمرار، وهذا ما يفسر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل ومن هذه النتائج يمكن القول أن المؤسسة يمكن لها تمويل دورة استغلالها.

ج– النسب المالية و طرق تحليلها

– حساب النسب المالية الجدول رقم: 05: النسب المالية

النسب المالية			2016	2017	2018
نسبة السيولة	نسبة رأس المال العامل	الأصول المتداولة/ د.ق.أ	1,18	1,19	1,36
	نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة/ د.ق.أ	0,22	0,24	0,23
نسبة التمويل الذاتي	الأصول الممولة من الديون	د.ط.أ+د.ق.أ /أ.متداولة	0,85	0,84	0,74
	تغطية الديون بالأموال الخاصة	أموال خ/ أ. متداولة	0,32	0,26	0,60
نسب المردودية	مردودية الأصل	النتيجة/ الأصل	0.23	0,11	0,29
	مردودية الأموال الخاصة	النتيجة / أموال خاصة	0,85	0,48	0,64

المصدر: من إعداد الطالبتين، تم حسابها من خلال المعطيات.

– تحليل النسب المالية

نسب السيولة: نلاحظ أن نسب رأس المال العامل شهدت استقرارا في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 نتيجة الزيادة المتقاربة في كل من الديون القصيرة الأجل والأصول المتداولة، وارتفعت النسبة في سنة 2018 نتيجة انخفاض في الديون قصيرة الأجل، أما فيما يخص نسبة السيولة الحالية قد شهدت ارتفاعا في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم انخفضت في سنة 2018 بسبب انخفاض القيم الجاهزة.

نسب التمويل الذاتي :نلاحظ أن نسبة الأصل الممول من طرف الديون قد عرفت استقرارا أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة% 85 في 2016 و %84 في 2017 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون القصيرة الأجل، كما أن نسبة لأصل الممول من الديون قد انخفضت في سنة 2018 ، هذا ما يفسر أن نسبة الاستقلالية المالية ارتفعت إلى% 26 بعدما كانت %16 و بذلك بدأت المؤسسة بتحسين أدائها المالي و هذا مؤشر يساعدها على الحصول على القرض المطلوب.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل، وارتفعت نسبة التغطية بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الديون.

نسب المردودية :نلاحظ أن:

– مردودية الأصل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2016 و2017 وذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية، ثم عادت للارتفاع في 2018؛

– نسبة المردودية للأموال الخاصة انخفضت في سنة 2017 وهذا لسبب انخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة ثم عاودت الارتفاع في سنة 2018 وذلك ناتج عن الارتفاع المحقق في نتيجة النشاط.

خلاصة الفصل

إن الهدف الأساسي لأي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير مرغوب فيها، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة والناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، وأسباب خاصة بالمقترض نفسه.

فلم تعد مهام البنك الوطني الجزائري محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين، بل أصبحت عملية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات وهي تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم، نظرا لما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة والغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره الأساسي في توفير وسائل التمويل اللازمة، من قروض مصرفية متنوعة، حيث تعتر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع الاستثمارية وهي تسعى لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس ومبادئ عملية دقيقة معتمدة في اتخاذ القرارات.

خاتمة

خاتمة

تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين وكذا من المنظمات الدولية والمحلية، ويعود ذلك للدور الكبير الذي تلعبه في إنعاش النشاط الاقتصادي الجزائري.

امام جملة المشاكل التي تعترض انشاء هاته المشاريع الاستثمارية وضعت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة من جهة ودعم المستثمرين، ومن جهة اخرى برنامج يمنح لشريحة الشباب فرصة انشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تطبق عليهم الشروط المحددة ونجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من جهة، والمساهمة الذاتية من جهة اخرى استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل المشاريع الاستثمارية مكا اشترطت ضمانات اخرى بسبب ارتفاع درجة الخطورة المرتبطة بهذه المشاريع. البنك الوطني الجزائري يعتبر من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية، لذلك حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمويلها لعدة مشاريع استثمارية، حيث انها استطاعت تحقيق نتائج مرضية وان كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذا ما يفسر اختلاف نظرة البنك الوطني الجزائري مقارنة مع غيرها.

ومن خلال الدراسة التي تطرقنا فيها الى كيفية تمويل البنك لاحد الاستثمارات، توصلنا الى النتائج التالية:

- البنك هو مؤسسة مالية دورها منح خدمات مصرفية للزبائن من خلال استلام الودائع ومنح القروض الاستثمار يعتبر الركيزة الاساسية لدفع عملية التنمية؛
- تعتبر المشاريع الاستثمارية حجر الزاوية في مختلف اقتصاديات الدول؛

- التمويل يعتبر اداة ضرورية لدى المؤسسة لضمان استمراريتها في النشاط؛
- يعتبر قرار اختيار مصادر التمويل من اهم القرارات التي يتخذها المستثمر؛
- هناك عدة معايير مستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية؛
- البنك عبارة عن وسيط بين المدخرين والمقترضين.

ومن خلال التربص الذي قمنا به في البنك الوطني الجزائري وكالة خميس توصلنا الى النتائج التالية:

- اعتماد البنك في نشاطه على القروض لكونه يعطي أكبر مردودية ومعدل فائدة مرتفع عند عملية استرجاع القرض؛
- المدة الفاصلة بين اتخاذ القرار ودراسة الملف تكون في العادة طويلة؛
- الضمان من الادوات الفعالة القادرة على استمرارية النشاطات التمويلية التي يقوم بها البنك؛
- نقص اليد العاملة على مستوى القروض مقارنة مع حجم الخدمات المقدمة وهذا ما يؤدي الى عرقلة السير الحسن في عمليات الاقتراض.

ومن خلال هذه الدراسة تم التأكد من صحة الفرضيات كما يلي:

الفرضية 1: صحيحة لان البنوك لها اهمية بالغة لتنشيط كل انواع المشاريع وذلك من خلال القروض التي يقدمها

الفرضية 2: صحيحة لان البنوك تتبع تقنيات وإجراءات في سياستها الإقراضية التي تتبعها

الفرضية3: صحيحة اهم التقنيات البنكية والاكثر شيوعا هي القروض وقد تبين لنا انها تمثل المورد الاساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته ولا ننسى اهمية ودور البنك في تزويد المؤسسات بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها

الخاتمة

ولقد توصلنا من خلال قيامنا بهذه الدراسة الى بعض الملاحظات نوجزها فيما يلي على شكل اقتراحات:

– قبل اتخاذ اي قرار بالاستثمار يجب التأكد من تحقيق الارباح وتوفير ما يلزم لمواجهة المخاطر المحتملة، وذلك عن طريق القيام بدراسة دقيقة لكل مشروع؛

– تبسيط الاجراءات والتقليل منها؛

– توجيه الشباب اصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشاة؛

– تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمستثمرين مراعاة للظروف؛

– ضرورة سير عمل البنوك على الشريعة الاسلامية حتى يرتاح الفرد وتزيد ثقته في البنك ونفسه.

افاق الدراسة:

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول انه من غير الممكن الاحاطة بجميع جوانب الموضوع لذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة امام طلبة السنوات القادمة لثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنها تبقى في تطور دائم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- بالعربية

- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992.

- خليل الشماع، إدارة المصارف، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، سلسلة دراسات في إدارة الأعمال، الطبعة الثانية، بغداد 1975.

- فريد الصلح، موريس النص، المصرف والأعمال المصرفية، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1989.

- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الجامعة الجديدة، لبنان 2005.

- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر،2007.

- فلاح حسين الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، الأردن، بدون سنة.

- مصطفى رشيد شيخي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1995.

- صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1983.

- أحمد فهمي جلال، دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديد، دار الفكر العربي، 1997.

- سعيد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، المكتبة الأكاديمية، 1995.

- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى، وتقييم المشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، 1998.

- أوس عطوة الزنط، أسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار، المكتبة الأكاديمية، 1992.

- حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية، دار الجامعية، مصر، 2005.

- محمد عبد الفاتح الصيرفي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

محمد عبد الفاتح الصيرفي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

- فليح حسن خلف، "أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

- عبد الغفار حنفي، " أساسيات التمويل والتحليل المالي"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1997.

- محمد مطر، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان"، دار النشر والتوزيع ن الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

- هيثم محمد الزغبي، " الإدارة والتحليل المالي "، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

- زياد رمضان، الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن 1997.

- الأجنبية

- B.Belhaj et Bouziane « la banque et la maitrise et technique bancaire face au besoin d'exploitation », d'enge Alger, 1994.

ثانيا: الأطروحات، الرسائل والمذكرات

- الأطروحات

عزيزي ليلى، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير دفعة سبتمبر، الجزائر، 2004.

- الرسائل

- محمد العابدي، أسس دراسة الجدوى، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، 1998.

- المذكرات

- براح نور الهدى، عكة نسيمة، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لسنة 2006-2007.

- ساعد حميد ،رابحي رابح، تمويل البنوك للاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، تخصص قانون أعمال ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.

- عياد ليلة، وسائل الدفع الحديثة، مذكرة تخرج ليسانس فرع مالية نقود وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، دفعة 2011.

ثالثا: الملتقيات

- خالد منة، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، العلاقة بين البنك والمؤسسة: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية، الجزائر.

– حياة نجار ، مليكة زغيب، " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 7و8 ديسمبر 2004.

رابعا: المنشورات والمراسيم

– المادة 114 من القانون 10/90الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بقانون النقد والقرض.